

مستدرک علم رجال الحديث جُهِدٌ مُتَمَيِّزٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْمَهْمِ

تأليف: العلامة الممتنع المحدث الشيخ علي النمازي الشاهرودي
قدس سره (۱۳۳۳-۱۴۰۵هـ)

السيد محمد رضا الحسيني الجلالی

چکیده: علم رجال از مهم‌ترین و مشهورترین علوم حدیث است. حدیث مهم‌ترین منبع معارف دینی بعد از قرآن کریم محسوب می‌شود که از پیامبر ﷺ و ائمه معصومین صادر شده است. راویان، نقش بزرگی در حفظ این میراث ارزشمند داشته‌اند. برخی از علما و مؤلفین، اسامی راویان و احوال ایشان را در ضمن آثار و تألیفات و یا به صورت کتابهای مستقل آورده‌اند که در پاره‌ای موارد چند جلدی و در حدّ دائرةالمعارف بزرگ عرضه شده است. سهم شیعه در تألیف کتب رجالی دهها عنوان است و معجم رجال الحديث آیت الله سید ابوالقاسم خویی از آن جمله است.

علّامه نمازی شاهرودی کتاب مستدرکات علم رجال الحديث را مشتمل بر ۱۸۸۴۶ عنوان راوی تألیف نمود. در این کتاب در بیان فائده علم رجال و احتیاج فقیه به آن، موالید پیامبر ﷺ و ائمه علیهم السلام، وفات، اسماء، القاب، و کنیه‌های آن بزرگواران، اصحاب اجماع، ممدوحین و

مذمومین در روایات، اعتبار کتب اربعه و دفع شبهات مربوط، و برخی مطالب مرتبط با علم رجال نکاتی مطرح شده است. سپس اسامی راویان به ترتیب ابواب حروف تهجی ذکر شده و در خاتمه کنیه‌ها، القاب و اسامی زنان راوی آمده است.

کلیدواژه‌ها: نمازی شاهرودی، علی / مستدرکات رجال الحديث / معجم رجال الحديث / علم رجال / حدیث.

استاد محقق علامه سید محمد رضا حسینی جلالی در ۷ جمادی‌الاولی سال ۱۳۶۵ قمری در کربلا در خانواده‌ای دانش‌پرور دیده به جهان گشود. پدرش سید محسن جلالی حائری (۱۳۳۰ - ۱۳۹۶) و جد پدری او سید علی جلالی کشمیری (۱۲۹۰ - ۱۳۶۷) و جد مادری او میرزا هادی خراسانی حائری (متوفی ۱۳۶۸) است و نسب او به امام سجاد علیه السلام می‌رسد. مقدمات را در کربلا نزد پدرش، شیخ جعفر رشتی و شیخ مهدی کابلی آموخت. در نجف نزد آیات: سید اسدالله مدنی، شیخ مسلم ملکوتی، سید مرتضی خلخالی، شیخ صدرا بادکوبی و دروس عالییه را در محضر آیات: امام خمینی، سید ابوالفاسم خویی و سید محمد روحانی فراگرفت. در سال ۱۴۰۰ قمری به قم هجرت کرد. در طول این سالها، به تدریس دروس مختلف در کربلا، نجف و قم، اشتغال داشت. ولی عمده‌ی اهتمام خود را علم‌الحديث قرار داد. و در این زمینه، دهها کتاب و مقاله نگاشت و متون عدیده‌ای را با تصحیح و تحقیق منتشر ساخت.

استاد جلالی از بزرگانی همچون شیخ آقا بزرگ تهرانی، سید محمد صادق بحر العلوم، سید علی نقی تقوی، سید شهاب‌الدین مرعشی و شیخ نجم‌الدین عسکری اجازه روایت حدیث گرفت، و به جمعی از مشتاقان حدیث اجازه روایت حدیث داد.

در شمار آثار تألیفی چاپ شده ایشان یاد می‌شود:

تدوین السنة الشریفة، جهاد الامام السجاد علیه السلام، الحسین علیه السلام سماته و سیرته، علم الائمة علیهم السلام بالغیب، الكنية: حقیقتها و میزاتها، نظرات فی تراث الشیخ المفید، ثبت الاسانید الغوالی.

و آثار چاپ نشده: اجازة الحديث، المناهج الرجالية قديماً و حديثاً.

و در شمار متون کهن که به تحقیق و تصحیح استاد منتشر شده، یاد می‌شود از:

الامامة والتبصرة / علی بن بابویه قمی، انجاح المطالب / محمد بن محمد رضا مشهدی قمی، الباقيات الصالحات / سید محمد هادی خراسانی حائری، تسمية من قتل مع الحسين علیه السلام / فضیل بن زبیر، تفسير الحبري / حسین بن حکم حبری، الحكایات / شیخ مفید، خاتمة وسائل الشیعة / حرّ عاملی، الخلاصة فی علم الکلام / قطب الدین سبزواری، رسالة ابی غالب الزراری / احمد بن محمد زراری، شرح البداية فی علم الدراية / شهید ثانی، عجالة المعرفة / ظهیرالدین راوندی، النکت فی مقدمات الاصول / شیخ مفید.

این مقاله را استاد به خواهش نشریه سفینه برای معرفی مستدرکات علم رجال الحديث تألیف، مرحوم آیت الله نمازی شاهرودی نوشته‌اند که ضمن تشکر از ایشان، طول عمر و مزید توفیقات در خدمت به فرهنگ اهل بیت علیهم السلام را از خدای تعالی برای ایشان خواستاریم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامان على سيد المرسلين و خاتم النبيين محمد الصادق الأمين و على الأئمة المعصومين من آله الطيبين الطاهرين، والرحمة والرضوان على التابعين لهم بإحسان من أصحابهم الأخيار و شيعتهم الأبرار. و بعد، فإن علوم الحديث الشريف، و من أشهرها و أهمها علم رواته و نقلته و حفظته،



المستوى بعلم الرجال، من المعارف الدينية المهمة، لتأثيرها المباشر في رفق الثقافة الإسلامية، بعد القرآن الكريم. فهما من ينابيع الثروة، و عيونها الصافية، و مصدرهما هو الرسول الأكرم ﷺ ثم الأئمة الكرام عليهم السلام.

و قد قام بمهمة الحفاظ عليها رجال صدقوا في أداء ما يجب تجاهها، و استوعبوا علومها و ارتوؤا من نيرها، و أشربوا الحق و اليقين منها في قلوبهم و ملأوا بذلك عقولهم، ثم بذلوا غاية المجهود في بذل ما عرفوا و تحقيق ما علموا إلى من خلفهم من رعاة العلوم و رعاتها، حتى وصل الدين الحق و الإسلام الأصيل إلى الأجيال المتعاقبة حتى جيلنا الحاضر، و ليستمر خالد إلى ما شاء الله.

و لما كان هؤلاء «الرجال، الرواة» من الدور العظيم في حفظ هذا التراث، فلذلك كانت العناية بشؤونهم من واجبات الأمة كلها و بالخصوص: علمائها، بأداء حقهم بالكفاية، و هذا ما كان نواة لعلم «رجال الحديث»؛ فآلفوا كتباً ضخمة فخمة جمعت أسماءهم و أحوالهم، مجردة من ما روه من كتب الروايات و الأحاديث الشريفة التي حفظت أيضاً في مؤلفات بمختلف الأحجام من الأجزاء، و حتى الموسوعات الكبيرة، في مختلف المواضيع الثقافية.

و قد بدأ الأعلام بهذا العمل منذ فجر الإسلام، فجمعوا أسماءهم في آثار بعنوان «التسميات»^١ و حتى عصور الأئمة عليهم السلام، و قد أفرّد علماء في بداية عصر الغيبة كتب الرجال، ثم استمرت السيرة حتى عصرنا الحاضر، اتبعوا في مؤلفاتهم أساليب متنوعة، و مناهج متعددة حسب الحاجة التي هي «أم الاختراع» و حسب الاجتهادات و المناهج التي في اختلافها: «رحمة للأمة» و حسب الأذواق التي «لولاها لبارت السلع».

و قد تعددت كتب «الرجال» و كثرت مع مرور القرون، و بتعدد المذاهب و الفرق الإسلامية فكان لمذهب الشيعة الإمامية نصيب كبير من ذلك، حيث تجاوزت المؤلفات في هذا العلم، منذ بدء التأليف فيه، إلى حين العصر الحاضر، العشرات.^٢

١. تحدثنا عن هذه الكتب في مقال بعنوان «التسميات طليعة المؤلفات في الحضارة الإسلامية»، نشر في مجلة (تراثنا) التي تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام، في قم المقدسة في العدد (١٠) السنة (٤).
٢. لقد استوفى أسماء المؤلفات في علم الرجال شيخنا العلامة الإمام الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) في كتابه القيم «مُصنّفِي المقال في مصنّفِي علم الرجال» المطبوع.

والحاجة إلى علم الرجال: مأسّة، لاعتماد كثير من المعارف الدينيّة على النصوص المنقولة بواسطة الرواة، و من المعلوم - عقلاً و عرفاً و شرعاً - لزوم الثقة بالناقل و الراوي، في الاعتماد على ما ينقل لترتيب الآثار عليه، و لا سيّما في المسائل التعبدية التي تنسب إلى الشارع المقدّس، و يراد التعبد بها و يلزم الخروج من عهدتها، هذا من جهة. و من جهة أخرى: فكلّما يُعَدَّت الشقّة زماناً عن المصادر الأولى، و كثرت الوسائط بتعدّد الرواة؛ اتّسعت مساحة الحاجة إلى التثبت من تلك الوسائط الراوية للنصوص، و ازدادت الحاجة إلى «علم الرجال».

و لهذا قد أصبح الاهتمام بهذا العلم أمراً واقعاً، و أصبح هذا العلم من أهمّ العلوم التي غنى بها أعلامنا القُدماء، و يتبعهم المتأخرون، و اختصّ بالعناية به أفذاذ من العلماء الكبار في عصرنا، مثل: المرجع الديني الكبير في عصره، العلامة الفقيه المحدث، الإمام السيّد حسين الطباطبائي البروجرديّ (١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ) في مشروعه العظيم، «الموسوعة الرجالية»^١ حيث بذل جهداً واسعاً في تأليفها خلال مدّة (٣٥) سنة من عمره الغالي تغمّده الله برحمته، و كذلك المرجع الكبير زعيم المحوزة العلمية في النجف الأشرف، أستاذنا السيّد أبو القاسم الموسويّ الخوئي (١٣١٥ - ١٤١١ هـ) في موسوعته الكبيرة «معجم رجال الحديث»، المطبوع في (٢٤) جزءاً، و قد كان لهذا الكتاب دور بليغ في إحياء هذا العلم في النجف الأشرف خاصة، في عصرنا، حيث تبعه كثير من الفضلاء في التأليف في هذا العلم و العناية به في مجوّهاتهم، فرحمه الله و أجزل أجره.

و كان لبعض الأعيان من العلماء جهوداً كبيرة - قُبيِل ذلك - مثل ما قام به العلامة المتتبع المتأبر المتوسّع الفقيه الشيخ عبد الله المامقاني في كتابه الضخم «تنقيح المقال في علم

١. لقد قُمنّا بتأليف كتاب (المنهج الرجالي و العمل الرائد في الموسوعة الرجالية) لإبراز جوانب الإبداع في هذه الموسوعة، و أثرها في تجديد حياة هذا العلم الشريف بالطرق التي تُحافظ على التراث الحديثي المقدّس، و لا تعرضه لما رماه به المقصرون الحدّاثيون، و لا القاصرون الحشوية الأخباريون. و ممّا ينبغي التنبيه إليه: ان من تلامذة السيّد الإمام البروجرديّ من اتّبع منهجه في ترتيب الاساتيد، و منهم بامتياز سماحة الحجة العَلم الفقيه المحقّق السيّد موسى الشيرازي الزنجاني أطال الله بقاءه في أعماله الرجالية، و اكبرها «أسانيد الصدوق في كتبه الحديثية»

الرجال» المطبوع قديماً، و حديثاً بجهود نجله المرحوم الحجة الشيخ محيي الدين رحمه الله، فقد استتبع جهوداً من معاصريه و من بعده آثرت المكتبة العلميّة بفوائد قيّمة، مثل ما جاء في كتاب «قاموس الرجال» للشيخ الكبير المحقق محمد تقى التستري، المطبوع في (١١) مجلداً. و قد توالى الأعمال حول علم الرجال، من كبار العلماء و المحققين، لكن المؤسف أنّه ظهر في الآونة الأخيرة متطقلون على مائدة الرجال، من الناس من لا يُعنون به، متطاولين على العلم و العلماء، ناشرين أوراقاً تُنمّ عن قصورهم عن أدنى مراتب العلوم و المعارف، فلا لغة و لا إعراب و لا بناء و لا مصطلحات و لا مناهج و لا ملكة ضبط أو حفظ، و لا ذوق تأليف و ترتيب و تصنيف، و تحمل أعمالهم عناوين مغرية، مثل: الفوائد الرجالية أو قواعد علم الرجال، و أشباه ذلك، و غاية جهد أحدهم هو جمع أقوال من سبق و اخراج الأعمال بشكل أنيق في الورق و التجليد و الزركشة و التذهيب، و تكديس المنقولات من دون تمييز بين الغثّ و السمين، و الرخيص و الثمين، و لا في أعمالهم ما يبسرّ سوى التشويش و الخلط بين الآراء و المناهج و النتائج، عدّ عن الأخطاء الشنيعة و الأغلاط الفضيحة على أثر التصحيف و التحريف، ممّا شوّه سمعة هذا العلم، و قبح صورته، و كرّسه عند النبلاء و الفضلاء.

و لم نجد في الأعمال المتأخرة من المؤلّفين ما يمكن عدّه عملاً يستحقّ التقدير أو فيه ما ينفع حتّى الطلاب الشداة، فضلاً عن التجديد في القواعد الداخلة في العلم، أو في المناهج، الابتكار في التدليل و التأكيد على النتائج.

نعم، يستثنى من هذه، بعض الأعمال الرائعة، التي قام بها من له سابقة في الحوزة، و البحوث، و بذل الجهود في سبيل العلم. و من أولئك العلامة المحدّث الفقيه، الرجالي، الشيخ موسى الزنجاني (المتوفى ١٣٩٩ هـ). صاحب كتاب «الجامع في الرجال» المطبوع جزؤه الأول^١ فقد ألف هذا الكتاب الحافل، بعد تأليفه كتاباً كبيراً في الحديث الشريف، على غرار وسائل الشيعة للحرّ العاملي، و أضاف عليه مستدركا جمع فيه ما فاتته، و ثمّ استخرج من

١. و قد التزم المحقق العزيز الفاضل الشيخ عبدالله غفراني الخراساني حفظه الله للعمل في هذا الكتاب، بجزئيه، و فقهه الله لإيجازه.



أسانيده كتاب «الجامع» هذا، الجامع لجميع الرواة الواردة أسماؤهم في أسانيد ذلك الكتاب، محدداً ورودهم في مصادره بالتحديد المضبوط، و جامعاً لأقوال الرجاليين في حق الراوى، و تفصيل وروده في سائر كتب الحديث، و يعرج في النهاية على رأيه هو في حق الرجل. و هو كتاب قيم مفيد في جمعه، و منهجه، و ضبطه.

و كذلك ما قام به العلامة المتتبع المحدث الشيخ على التمازى الشاهرودي (١٣٣٣ - ١٤٠٥ هـ) صاحب كتاب «مستدرک سفينة البحار»، و كتابنا الذى نبحت عنه و هو:

كتاب مستدرکات علم رجال الحديث

و هذا كتاب ضخيم يحتوى على (١٨٨٤٦) عنواناً^١ بين اسم، و كنية، و لقب، و مبهم، لمن ورد في (بحار الأنوار للمجلسي) في طرق الحديث كرواة، أو في نصوص الأحاديث و متونها، أو في كلام المجلسي في بياناته للأحاديث و منقولاته من الآخرين، و إن لم يكن أكثر من ذكر منهم من الرواة.

- و قد خصص للرواة الذين لم تذكرهم المصادر الرجالية السابقة، بقوله: «لم يذكره».

- و ذكر مع كل عنوان، موارد ذكره في (بحار الأنوار) بالجزء و الصفحة، من الطبعتين: القديمة برمز (كمبا)^٢ و من الطبعة الحديثة برمز (جد).

- و قدّم المؤلف رحمه الله للكتاب بمقدمة ضافية في الجزء الأول في الصفحات (٦ - ٧٥) نورد مجملها منها:

قال: اعلم أنّ هذا الكتاب يتضمّن مقدّمةً، و أبواباً، و خاتمةً (أما المقدّمة) فالكلام فيها في فصول ثمانية، و خاتمة.

الفصل الأول: في تعريف هذا العلم، و هو: «علم يُبحث فيه عن أحوال الراوى من حيث اتّصاف خبره بِشرائط الحجّية و عدمه».

١. هذا الرقم هو مجموع ما في الكتاب من العناوين، و يلاحظ أن آخر رقم ورد في الجزء (٨) هو (١٨٦٨٩) ولكن وقع في الترتيب استدراك بعد الرقم (٢٠٢١) في الجزء الأول (ص ٥٥٦ - ٧١٧) فأضيف (٦٥٧) عنواناً، على المجموع، فكان الجميع (١٨٨٤٦) و يلاحظ أن العناوين قد تكرر لاسم الرجل الواحد، بحسب كنيته و لقبه، أو بوقوع تصحيف أو تحريف في الاسماء للشخص الواحد.

٢. لأن الطبعة تلك تعرف بطبعة (الكمپاني).

الفصل الثاني: في موضوعه، وهو: «رواة الحديث الذين وقعوا في سند الأحاديث المروية عن النبي ﷺ فالأئمة الأطهار صلوات الله عليهم». (مستدركات علم رجال الحديث، ج ١، ص ٧).

اقول: هذا جميع ما ذكره المؤلف بعنوان (الفصل الأول) و (الفصل الثاني)!!
و مثل هذا غير متعارف في تقسيم الكتب إلى فصول، فإن مقتضى عنوان (الفصل) أن يحتوي على كلام أكثر من السطر والسطرين. هذا، و من المتعارف أيضاً أن تكون الفصول المحدودة، متساوية أو متقاربة في الحجم، لكن بينما اقتصر في هذين الفصلين، على سطرين فقط، نجد (الفصل الثالث) يحتوي على الصفحات (٧ - ١٤)، و (الفصل الرابع) يحتوي على الصفحات (١٤ - ١٦) و (الفصل الخامس) على الصفحات (١٦ - ٢٥) و (الفصل السادس) على الصفحات (٢٥ - ٣٢) و (الفصل السابع) على الصفحات (٣٢ - ٥٨) و (الفصل الثامن) على الصفحات (٥٨ - ٦٩).

فالتفاوت بين عدد صفحات الفصول كثير جداً، و هذا ليس لائقاً في تقسيم الكتاب و تبويبه و تقطيعه، و لو اختلفت في الكم تبعاً للبحوث، فلا بد أن لا يكون الفارق بين (سطرين) و بين (٢٨) صفحة!؟

(ثم) إن محتوى الفصلين (الأول و الثاني) كما عرفنا، يدلّ على أنّ هذا الكتاب يختصّ (تعريفاً، و موضوعاً) بأسماء الرواة للأحاديث فقط، و هم الذين توسّطوا في طرق الأسانيد الى المرويات عن المعصومين عليه السلام.

بينما نجد بين العناوين المذكورة في الكتاب أسماء أشخاص ليسوا من الرواة، بل لم يرتبطوا بالأسانيد، و حتى ليس لهم كلام أو نقل، و فيهم من ذكروا في المتون و في قضايا التاريخ و الحوادث ممن لا حديث لهم و لا رواية!

و هذا لا ريب عملٌ مُنافٍ مناهج التأليف و التزاماته.

وقد صرّح المؤلف في (الجزء الأول ص ٦) بالصواب عند ذكر مصادره التي اعتمدها، فقال: و اعلم أنّ وضع كتابي هذا لشرح أحوال الرواة الذين لم يظفر علماء الرجال بأسمائهم، و لم يذكروهم في كتبهم الشريفة، مثل «تنقيح المقال» للعلم العلامة الضمّامة المامقاني قدس

سره، و «جامع الرواة» للعلامة الأردبيلي رضوان الله عليه، و «معجم رجال الحديث» لسماحة العلامة السيّد أبو القاسم الخوئي دام ظلّه.

فلا أذكر من الرجال إلّا مَنْ «لم يذكره» و مَنْ لنا مزيد بيان في حقّه، و إلا الثقات المشهورين كي لا يخلو كتابي من ذكرهم.

و هذا يؤكّد أنّ هدف المؤلّف هو ذكر الرواة فقط دون غيرهم، لكن الموجود في الكتاب - فعلاً - هو ما ذكرنا.

ثمّ إنّ عنوان الكتاب بـ «مستدركات علم رجال الحديث» أيضاً فيه التسامح البين، إذ أنّ الكتاب إنّما يكون «مستدركاً» إذا تصدّى لتكميل كتاب لم يستوف الموضوع تماماً، فيُحاول الكتاب المستدرک أن يفي بما فات ذلك الكتاب، فلا بدّ أن يكون عمل المؤلّف في كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» الاقتصار على ذكر الرواة الذين لم يذكرهم الآخرون، دون اقحام من لا رواية له و لا حديث.

و لنعدّ الى الكلام عن مقدّمة المؤلّف:

فقد عنون (الفصل الثالث): في بيان فائدة علم الرجال و احتياج الفقيه إليه، فقال: «المشهور، و هو المؤيّد المنصور، أنّه مما يتوقّف عليه الاجتهاد و استنباط الأحكام الشرعية عن أدلّتها التفصيلية، و تعلّم المعارف القرآنية و العلوم الإلهية» (مستدركات: ج ١ ص ٧).

أقول: و هذا الكلام هو المشهور و المنصور، كما قال المؤلّف رحمه الله، إلّا أن إضافة قوله: «و تعلّم المعارف القرآنية و العلوم الإلهية» لا يمكن إقحامه في البحث عن الرواة، لأنّه لو أراد معرفة هذه الأمور من خلال الاطلاع عليها بالاسترشاد بالروايات إليها، فهذا أمر مقبول، حيث أنّ في متون الروايات أدلّة محكمة و بيانات شافية على تلك الأمور.

ولكن ليس الاستناد إليها بعنوان الأخبار الظنيّة، حتّى تحتاج إلى الأسانيد و معالجاتها الرجالية، بل يعمل على ما فيها من الاستدلالات و البيانات، كما ذكرنا.

و لو أراد أنّ الأخبار - بعد المعالجة الرجالية - تؤدّي إلى العلم و اليقين، كما يظهر من قوله «و تعلّم...» فهو مخالف للمسلّم من أنّ المعارف القرآنية و العلوم الإلهية، مما لا تحصل إلّا بالدليل الموجب لليقين، و لا يحصل الاعتقاد بالأخبار حتّى لو صحّ إسنادها، لأنها - ما لم

تتواتر - لا توجب العلم، و حتى مع التواتر لا يؤدي إلى الاعتقاد ما لم يحتو على دليل مقنع قطعي، و على هذا اتفاق أهل العلم و لم يخالف فيه إلا الحشوية النابتة.

(ثم إن المؤلف ذكر في هذا (الفصل الثالث) أموراً، هي:

(الأمر الأول): أن حجّة الخبر و قاطعيته للعذر متوقف على الوثوق به، و لا يحصل الوثوق إلا بالمراجعة إلى أحوال الراوي، أو متن الرواية. و طريق العلم قد يكون في السند، أو في المتن، كما هو واضح. (مستدركات، ج ١، ص ٧).

و يقول: و من الواضح أنه لا تحصل الوثاقة برجلٍ إلا بإخبار الثقة و شهادته على ذلك، و هذه من فوائد علم الرجال، و واضح عدم حجّة أخبار مَنْ لا يوثق به عند الشرع و العقلاء، فالأخذ بالخبر من دون تعلّم أحوال رجاله تقصير في الاجتهاد و هو غير جائز، فتبين الاحتياج إلى علم الرجال. (مستدركات ج ١، ص ١٠).

و ما ذكره في هذا الأمر معلوم و متفق عليه بين عامّة علماء الدين و فقهاء المسلمين و قد أشبعوا الاستدلال عليه في كتبهم، و في خصوص ما ألفوه في علم الرجال.

(الأمر الثاني): الذي ذكره في (الفصل الثالث) قوله: إنه لا ريب أن كلّ خبر - من حيث هو - يحتمل الصدق و الكذب، فتقديم أحد الاحتمالين يحتاج إلى مرجحٍ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح الذي اتفق العقلاء على قبحه و بطلانه، و المرجح هو الوثوق بصدور الخبر عن الرسول و آله صلوات الله عليهم، و لا يحصل إلا بالعلم بأحوال الرواة الواقعيين في سند الحديث، أو بالنظر إلى متن الحديث من حيث كونه متواتراً لفظاً و معنىً، أو موافقاً لظاهر الكتاب العزيز، أو لما يجب صحته بحكم العقل و الفطرة العقلانية.

(الأمر الثالث): ذكر فيه قوله: الأخبار المستفيضة الواردة في مقام. علاج تعارض الأخبار الآمرة بالرجوع إلى الأعدل و الأورع و الأفقه، فإن إحرار هذه الصفات في رجال الاسناد موقوف على علم الرجال، لفقد معاشرتنا معهم، فانحصر في المراجعة إلى الكتب المعتمدة في علم الرجال. (مستدركات، ج ١، ص ١٢)

ثم ذكر النصوص الدالة على اشتراط هذه الأوصاف للأخذ بحديث الرواة و الترجيح بين الحديثين المتعارفين.



و ما ذكره المؤلّف في هذين الفصلين (الثاني والثالث) هو ممّا استدل به أكثر علماء الرجال على ما عنوانه المؤلّف فيهما.

(الفصل الرابع): ذكر فيه مواليد الرسول و الأئمّة صلوات الله عليهم، و وفياتهم و أسماءهم و القابهم و كُنّاهم. جاء ذلك في المستدركات (ص ١٤ - ١٦).

و الوجه في عرض ما في هذا الفصل، - كسائر أهل علم الرجال - هو تحديد طبقات الرواة عن كلّ واحد من المعصومين عليهم السلام، و معرفة الطبقات من أهمّ اهتمامات الرجالين، و من مباحث علوم الرواية و الاسناد، كما هو معروف في كتب الدراية و المصطلح.

(الفصل الخامس): خصّصه المؤلّف للبحث عن أصحاب الإجماع، فذكر النصوص الواردة تحت هذا العنوان، في تسميتهم، و تعدادهم، و نقل ماورد في حقّهم من اجماع العصابة، و أقوال علماء الرجال حولها و حولهم. (مستدركات، ج ١، ص ١٦-٢٥).

و نقل المؤلّف عن المحقّق المحدث (الفيض) الكاشاني في أوائل كتاب (الوافي، في المقدمة الثانية منه) قوله: و قد فهم جماعة من المتأخّرين من قولهم: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء» الحكم بصحّة الحديث المنقول عنهم، و نسبته إلى أهل البيت عليهم السلام بمجرد صحّته عنهم، من دون اعتبار العدالة في من يروون عنه. (عن الوافي، ج ١، ص ١٢).

و قال المؤلّف: «و لقد أصابوا في ذلك، فإنّ مقتضى تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، و تصديقهم إيّاهم في نقلهم، و في ما يقولون، تصديق مروياتهم، كما هو واضح» (مستدركات، ج ١، ص ١٨).

ثمّ ذكر الاستناد إلى مراسيل أصحاب الإجماع، و ذكر ما يرتبط بهم في بقيّة (الفصل الخامس)

أقول: ما ذكره في وضوح ما نسبه إلى القوم، و الحكم بإصابته، ليس ثابتاً، و قد أوضحنا عدم ذلك في ما كتبناه حول «أصحاب الإجماع» في رسالة مفردة، و شرح ما توصلنا إليه من تفسير تلك النصوص التي ورد فيها نقل «اجماع العصابة» الوارد في رجال الكشي، فلنا رأى آخر فضّلناه هناك.

و أما (الفصل السادس): فعنونه المؤلف للروايات الواردة عن المعصومين عليه السلام في مدح جماعة من أصحابهم، أو ذمهم. (مستدركات، ج ١، ص ٢٥)

فذكر ذلك في قسمين:

الأول: في الممدوحين في الأخير (ج ١، ص ٢٥ - ٣١).

الثاني: في المذمومين في الروايات (ج ١، ص ٣١ - ٣٢).

(الفصل السابع) ذكر فيه مقامين:

المقام الأول: في اعتبار الكتب الأربعة (ج ١، ص ٣٢ - ٥١)

و من الطريف أنه ورد فيه كلام باللغة الفارسية (ج ١، ص ٤٦ - ٤٧)

وبما أن الكتاب كله بأجزائه الثمانية، هو باللغة العربية - على ما فيه من لكنة و عجمة - فكان من الضروري أن يترجم هذا المقطع الفارسي إلى العربية، لكنه غير واقع.

و المقام الثاني: في دفع الشبهات على خلاف اعتبار تلك الكتب الأربعة. (مستدركات، ج ١، ص ٥١ - ٥٨)

و بلاخط: أن محتوى هذا (الفصل السابع) هو موضوع كتاب المؤلف المسمى «الأعلام الهادية الرفيعة» فهو خاص بهذا الأمر.

و (الفصل الثامن) عنوانه بقوله: (في فوائد تتعلق بالمطالب الرجالية) و ذكر فيه القواعد التالية:

الفائدة الأولى: في ما تثبت به الوثيقة أو الحسن، و هي أمور (ج ١، ص ٥٨ - ٦١)

الفائدة الثانية: في التوثيقات العامة (ج ١، ص ٦١ - ٦٤)

الفائدة الثالثة: في أمارات الوثيقة (ج ١، ص ٦٤ - ٦٥)

الفائدة الرابعة: كون فلان من أصحاب الصادق عليه السلام من دون اختصاص بزمين إمامته الظاهرية، و ما يدل على ذلك من الروايات (ج ١، ص ٦٦).

الفائدة الخامسة: في ذكر العامة من الرواة و المجاهيل (ج ١، ص ٦٦ - ٦٧).

الفائدة السادسة: في حكم الصحابة.

الفائدة السابعة: في معنى «لم يذكروه» في تعبير المؤلف.

الفائدة الثامنة: في ذكر كلام النجاشي و الطوسي في الترجمة.

الفائدة التاسعة: في ذكر مواضع ورود الروايات.

الفائدة العاشرة: في ما نقل عن رجال الغضائري.

الفائدة الحادية عشرة: في ذكر العناوين.

الفائدة الثانية عشرة: في رموز الكتاب، والمصادر.

ذكرت هذه الفوائد متوالية في (ج ١، ص ٦٧-٦٨).

و أما (الخاتمة) فقد ذكر فيها فائدتين:

الأولى: في ذكر المصادر التي راجع المؤلف إسانيدها واستخرج منها الرواة في هذا

الكتاب، وهي (٧٨) كتاباً. (ج ١، ص ٦٩-٧٢)

الثانية: في أسامي مؤلفي كتب علم الرجال من أصحاب الأئمة عليهم السلام (ج ١، ص ٧٣-٧٥).

(و أما الأبواب:)

فقد جعل المؤلف لكل حرف من حروف الهجاء باباً استوعب ما بدئ به من الأسماء،

فباب الألف، و باب الباء، وهكذا.

و قد غطت هذه الأبواب الأجزاء كلها، و تنتهي في الجزء الثامن (ص ٣١٦) حيث نبدأ

الخاتمة.

(و أما الخاتمة:)

فقد تضمنت الكنى والألقاب وأسماء النساء الراويات وغيرهن، في ضمن فصول من

الجزء الثامن. (ص ٣١٧-٦٠٢).

(نبذة عن سيرة المؤلف، و تخصصه العلمي، و منهجه في هذا الكتاب)

إنَّ المرحوم المؤلف النمازي قدس سره، و حسب ما ذكره ابنه في تقديمه للكتاب:

كان ذافنونٍ عديدة، على أثر تلمذه على والده العلامة المُنقِّ، ثم حضوره في حوزة مشهد

خراسان المقدسة حيث كانت عامرة بالعلماء الكبار والفضلاء والأدباء بوفرة، فأكمل هناك

دروس الأدب العربي و استوعب نصوص المقدمات، ثم يَم شطر النجف الأشرف حيث



الحوزة العلمية الكبرى، فحصل ما تيسر له من أعلامه، وفيهم من مراجع الطائفة وزعماء العلم:

و لما عاد إلى مشهد المقدسة، التحق بدروس أستاذه الفريد الآقا مهدي الأصفهاني (١٣٠٣-١٣٦٥ هـ) الشهير بمنهجه الخاص في المعارف والسير، و مما قال عن حضوره عنده: «الحمد لله الذي وفقني للتشرف في محضره الشريف، والاستفادة من مقامه الكريم مدة تقرب من خمس عشرة سنة. (مستدركات، ج ١، ص ٩، من التقديم)

و كان من مسلك الشيخ الأصفهاني؛ رفض العلوم المبتنية على النظريات الفلسفية، و الآراء العرفانية، التي تتخذ من «الكشف» منطلقاً للفكر و المعرفة، بل كان يعتمد الالتزام بما في النصوص الشرعية من القرآن الكريم و أحاديث المعصومين عليهم السلام. كما نقل عنه تلميذه المؤلف عن أهل الفلسفة و أهل العرفان، فقال: «وجدت ما عند كلتي الطائفتين ﴿كسر اب﴾ بقلعة يحسبه الظمان ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ﴿فطويت عنها كسحاً﴾ (مستدركات، التقديم، ج ١، ص ٨)

و يظهر من المؤلف أن الأصفهاني كان مؤثراً في تلميذه المؤلف، و أن التلميذ التزم بمسلك الأستاذ بشدة.

فلا بد أن يكون توجه المؤلف إلى التخصص في الحديث و علومه على أساس ذلك التأثير و التأثر، و لذلك نجد في سيرة المؤلف أنه ركز نشاطه العلمي، و بذل جهده التأليف الكبير، في ما يتعلق بالحديث الشريف و علومه، و بالأخص «علم الرجال» و جعل محور عمله كتاب «بحار الأنوار» للعلامة المحدث المجلسي قدس الله روحه، و قد قال المؤلف بهذا الصدد: «لقد قرأت كتاب «بحار الأنوار» ثلاث مرات كاملة و بدقة، من أجل متون أحاديثه، و من أجل «رجال أسانيده» مرتين.» (مستدركات، التقديم، ج ١، ص ٦).

و إن موسوعتيه الكبيرتين: «مستدرك سفينة البحار» في (١٠) أجزاء، و «مستدركات علم رجال الحديث» في (٨) مجلدات هما دليلان على هذا التخصص و الالتزام. و أمّا خصوص «علم الرجال» فقد استنفذ من جهده و عمره الزمان الأطول، فقد تعددت أعماله في «علم الرجال» و هي:



(١) - كتاب «مستطرفات المعالي» أو «منتخب المقال و الأقوال في علم الرجال». اختصر فيه أهم ما في كتاب «اختيار معرفة الناقلين» المعروف برجال الكشي، انتخاب شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله.

و الحق به النمازي بعنوان القسم الثاني «نتائج تنقيح المقال للعلامة المامقاني رحمه الله. (٢) - و كتاب مستدرک «سفينة البحار» الذي صنعه المحدث الشيخ عباس القمي رضي الله عنه، تضمن تراجم أعلام و رواية كثيرين جداً فهو غني بمواد كثيرة من علم الرجال، و قد أشار المؤلف إلى هذا في مقدمات كتابه الرجالي: «مستدركات علم رجال الحديث».

(٣) - و كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» الذي نبحت في هذه المقالة حوله. هو اكبر أعماله الرجالية، ففيه جمع بين الكتابين السابقين (المستطرفات) و (مستدرک السفينة) من البحوث و التراجم الرجالية، و استطاع جميع المؤلفات الرجالية السابقة و أثبت فوائدها في كتابه هذا، حتى آخر ما صدر و هو كتاب سيّدنا الاستاذ الإمام الخوئي قدس سره في «معجم رجال الحديث» كما سبق و جعل محور عمله أسانيد الأحاديث في كتاب «بحار الأنوار» كما سبق ايضاً.

(٤) - و من أعماله المهمة كتاب: «الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربعة المنيعة».

هدف فيه إلى إثبات حجية ما في الكتب الأربعة المعروفة و التي عليها المدار عند الفقهاء في استنباط أحكام الشريعة المقدسة، و معارف المعصومين عليهم السلام و تحدث في فصله الأول عن «الأصول الأربعمئة»، و غيرها عن مصادر الكتب الأربعة»، ذكر فيه (٦٩) محدثاً، و طرّق الى كتبهم كما ورد في تراجمهم و في الفهارس.

ثم عرّج على الأدلة عنده على اعتبار الأصول الأربعمئة و حكم الاعتماد عليها في الاستنباط، و أقوال مؤلفيها الدالة على الاعتبار، و كلمات أعلام الطائفة في اعتبار الكتب الأربعة.

و ختم الكتاب بـ «دفع شبهات المعترضين على هذا الرأي». و هذا الكتاب مطبوع متداول.



(و أما منهج المؤلف في مستدرکات علم رجال الحديث)

فبعد ما وقفنا على محتوى هذا الكتاب، و على شيء من سيرة مؤلفه العلمية، و على تخصصه في الحديث و علومه.

لا بُدَّ من الوقوف على منهجه الذي اتَّبعه في هذا الكتاب الكبير، إن المؤلف - وإن كان من تلامذة الأصفهاني، و تبعه في مواجهة الفلسفة و العرفان، كما سبق - إلا أنَّ دخوله في «علم الرجال» و بهذا الجهد الواسع، ميَّز طريقه عن مسلك الأصفهاني، فلم يعتمد على الأحاديث بشكل غير مقيد، كما عليه منهج «الحشوية» الظاهري، والذي لا يميَّز أصحابه بين الأحاديث من حيث السند و لا المتن، بل يعتمدون على مطلق المرويَّات، بما فيها من الحشو و التجسيم و ما لا يُعقل من العقائد و الأحكام و ما روى من الاسرائيليات و الموضوعات.

و الشيخ المؤلف يؤكِّد على المعالجة السندیَّة، المعتمدة على القواعد الرجالية و يستدل على الاحتياج إلى علم الرجال، بالتفصيل الذي عرفناه في كتابه هذا، كما مرَّ في (الفصل الثالث) من مقدماته، و مما قال:

«فما ذكرنا ظهر وجه ضعف قول «الحشوية»^١ القائلين بحجية كلِّ خبر، فإنَّه - مضافاً إلى ما عرفت - مخالفٌ لقوله تعالى: ﴿... و يؤمنُ للمؤمنين...﴾ (توبه (٩) / ٦١) الدالُّ على لزوم تصديق المؤمنين، لا غيرهم...» (مستدرکات، ج ١، ص ١٣) و لاحظ تمام (الفصل الثالث) في (ص ٧ - ١٤).

و الظاهر أنَّ وجود المؤلف في النجف الاشرف، و حضوره عند اعلامه المحققين، و منهم سماحة زعيم الحوزة العلمية، استاذنا الإمام الخوئي قدس الله روحه، و الذي عُرف بتشددّه في أمر الأسانيد، و التأكيد على المعالجة الرجالية؛ كان له الأثر البالغ في وجهة المؤلف، و تعديل المسلك، و اتخاذه منهجاً وسطاً بين مسلك الأصفهاني القريب من الإفراط في

١. لقد بحثنا حول «الحشوية» في مقالات واسعة، منشورة في أعداد من مجلة «علوم الحديث» التي صدرت في طهران، فراجع العدد (٧) و (١٠) و (١٢) و (١٨). و هناك بحوث لم تنشر بعد عنها، وفقنا الله لإكمالها.

الاعتقاد على الأحاديث، كالحشوية والأخبارية المقلدة، وبين مسلك التفريط، الذي التزمه السيّد الخوئي رحمه الله في منهجه الرجاليّ.

و للحديث عن هذه المسالك، مجال آخر، فصلناه في ما كتبناه عن «المناهج الرجالية» عند أعلامنا الرجاليين.
(و كلمة أخيرة:)

ان كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» يُعَدّ في حدّ ذاته: انجازاً رائعاً، يَسُدُّ فراغاً كبيراً بين مؤلفات علم الرجال السابقة من حيث (الكمّ) و عدد الرواة الواقعيين في طرق الروايات و أسانيدھا و الذين «لم يذكروا» في الكتب الرجالية المعروفة المتداولة.

مع أنّ المؤلفين السابقين، لم يقصدوا إلى ما قصده المؤلف، لأنّ لكل منهم هدفاً خاصاً في ما ألف، و على منهج خاصّ اعتمده المؤلف، و بعنوان معين، فأورد في كتابه ما يُوافق ذلك: و (فهرست) الشيخ الطوسي رحمه الله، أمّا وضع لجمع أسماء المؤلفين للكتب، و ذكر مؤلفاتهم، ثمّ الطريق إلى روايتها، و لم يقصد لذكر كلّ راوٍ حتّى من غير المؤلفين.

و كذلك كتاب الرجال للنجاشي الذي يعرف بـ «رجال النجاشي» موضوع على منهج (الفهرست) بل هما متشابهان بحيث يقرب القول بكونهما من املاء شيخ واحد، و الأقرب كونه المحدث الفقيه العظيم الحسين بن عبيدالله الغضائري البغدادي، المتوفى سنة (٤١١ هـ). كما نراه.

و أما كتاب (الرجال) للشيخ الطوسي، فقد وضعه لترتيب أسماء الرجال الرواة عن المعصومين عليه السلام، حسب طبقاتهم، فجمع الرواة عن النبي صلى الله عليه وآله في الباب الأوّل، و هكذا الرواة عن أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ الأئمة المتوالين، و جعل الباب الأخير، لذكر من «لم يرو عنهم». فغرضه مجرّد تحديد طبقاتهم لما في ذلك من الآثار المعروفة لمعرفة طبقة الراوي، من حيث الحكم بكون الحديث موصولاً أو منقطعاً، و غير ذلك.

و كتاب «رجال الكشي» فهو موضوع لجمع الأحاديث الواردة حول الرواة، والتي تدلّ على أحوالهم المختلفة من المدح و الذمّ، و أسبابهما من تحديد المذهب و الآراء، من خلال الروايات المسندة إلى الأئمة عليهم السلام، أو أقوال الرجاليين القدماء، أو من خلال سيرتهم و



أعمالهم، أو رواياتهم الدالة على شيء من ذلك.

و كتاب «الرجال» للغضائري أنما وضعه مؤلفه (أحمد بن الحسين بن عبيد الله) من ورد فيه قدحٌ أو ذمٌّ أو تضعيف، سواء في أقوال الرجالين السابقين، أو في سيرته العلمية أو العملية أو ما روى من النصوص المخالفة، وهذا مبنيٌّ على منهج القدماء الذين التزموا بـ «توثيق كلِّ راوٍ إماميٍّ لم يرد فيه جرح أو قدحٌ أو ذمٌّ» وبهذا يكون جمع أسماء الرواة الضعفاء والمجروحين، وتحديدهم كما في قائمة محدّدة، مفيداً للمتتبع، في الالتزام بما قاله القدماء من «توثيق» مَنْ يقدح ولم يجرح من الرواة، وإن لم يصّرح بتوثيقهم عند أحد من علماء الرجال، بل وإن «لم يذكرُوا» أصلاً.

ونرى أنّ هذا هو السبب في عدم تصدّي علمائنا الأعلام إلى تأليف كتاب خاصٍّ بذكر «الثقات»^١ فقط، من رواية الحديث، لعدم الحاجة إلى ذلك، بعد تلك القاعدة العامة، و ذلك المنهج الواسع مع أنّ أسماء جميع الرواة الواقعيين في الأسانيد والطرق كانت في مرأى و مسمع منهم، و في متناول أيديهم في كتب الحديث.

وبالاعراض عن هذا المنهج الرصين، الذي اعتمده القدماء من أعيان الطائفة - وهم الشيخ الطوسي المتوفّى (٤٦٠ هـ) و من سبقه - اعتبروا غير المصرّح بوثاقتهم - في كتب الرجال المعروفة - اعتبروهم (مجهولين) و اعتبروا مَنْ لم يذكرُوا منهم في الكتب (مهملين)؛ و على أثر ذلك أعرضوا عن مجموعة كبيرة من تراثنا الحديثي العزيز عن حيّز الاستناد و الانتفاع، و في ذلك خسارة فادحة لا تعوّض.

و في الختام، نقول: إنّ ما بذله الشيخ المؤلّف النمازي، في هذا الكتاب و من سبقه في هذا المضمار كالامام البروجرديّ الطباطبائي (ت ١٣٨٠ هـ) و الشيخ موسى الزنجاني (ت ١٣٩٩ هـ) من جهود جبّارة، في جمع أسماء الرواة - من الطرق و الأسانيد - و عرضها، مع موارد رواياتهم و مصادرها، هو من الأعمال العظيمة، التي تنوّع بها المؤسسات ذوات العُصبة أولى الامكانيات الهائلة، قام هؤلاء بها، لوحدهم و بمفردهم، وبالرحلات البعيدة و الصعبة في

١. و قد قام المتأخرون، و بعض المعاصرين، في فصل «الثقات» في كتب مستقلة أو فرزههم في قسم أول من كتبهم، لكنها تعتمد على التوثيقات الموجودة في الكتب الرجالية المتداولة.

طلب العلم و المعرفة، من المعاهد الدينية الكبرى.
فخلدوا بأعمالهم ذكرهم في البالغين الفتح، بين العلماء، العاملين.
فرحمهم الله و أجزل أجرهم و حشرهم مع أوليائهم المعصومين محمد و آله الطيبين
الطاهرين.
حرّر في الخامس و العشرين من شهر شوال المكرم سنة (١٤٣٣ هـ) في مدينة قم
المقدسة.
و كتب
السيد محمد رضا الحسيني الجلالى كان الله له